DE GAULLE (1890-1970)

الفصل الأول

تولية الجنرال ديجول الحكم

مما لاشك فيه أنه بحلول سنة ١٩٥٨ كانت الثورة الجزائرية، وهذا ما عقد أمور العسكريين والسياسيين على حد سواء في الجزائر وفرنسا وتسبب في أزمة سياسية فحواها عزوف زعماء الأحزاب عن تشكيل الحكومات الفرنسية أو حتى المشاركة فيها نظرا لتردي الوضع السياسي والعسكري والاقتصادي نتيجة حرب الجزائر.

وهذا ما أباح لمجموعة من الضباط والإداريين الفرنسيين تشكيل لجنة في الجزائر عرفت باسم لجنة الإنقاذ العمومي في الثالث عشر من مايو ١٩٥٨ ، وضمت كل من الجنرال ماسي والعقيد ترانكيي ، العقيد ديكاس ، العقيد تومازو ، بيار لاقايارد ، بول مورو ، غابريال مونتيني ، جوزيف جوليفي، رودولف بارشين، آروند بيرو وأندري بوديي ، ودعت هذه اللجنة إلى تشكيل حكومة إنقاذ أو خلاص في فرنسا يشرف على رئاستها الجنرال ديجول ، وكان اختيارهم للجنرال ديجول استنجادا بالرجل التاريخي والذي اعتبروه رجلا يرفض الهزيمة ، وأنهم كقادة عسكريين لا يمكنهم الوثوق إلا برجل كالجنرال ديجول ، ولن يتقبلوا الأوامر من أية حكومة لا يكون هو على رأسها ، وأعلنوا ذلك في الثالث عشر من مايو ١٩٥٨ على الساعة الثامنة والنصف ليلا من على شرفة المندوبية العامة في الجزائر العاصمة ، أمام جمهرة كبيرة من الأوربيين الذين هللوا للجنة وبمجيء الجنرال ديجول للحكم في فرنسا ، وقد سبق هذا النداء عدة محاولات لإقناع الجنرال ديجول بتولي زمام الأمور بفرنسا كالتي قام بها الجنرال سالان في

الحادي عشر من مايو ١٩٥٨ وكذا عدة اتصالات به مفادها أن الأوربيين في الجزائر كلهم كلمة واحدة حول توليه الحكومة في فرنسا، وعبر ديجول في مذكراته عن النداء الذي وجهه ماسي ولجنته من شرفة المندوبية العامة أمام حشود من الأوربيين أنه هيجان للشعب الجزائري يطالب فيه الجنرال ديجول بتولي الحكم ، وكان بيار فليملان قد كلف بتشكيل الحكومة بعد استقالة حكومة فليكس جايارد في الرابع عشر من مايو ١٩٥٨، ولاقى بيار فليملان معارضة شديدة في الجمعية الوطنية الفرنسية لمشروع حكومته حيث بلغ عدد المعارضين والممتنعين ٣١٩ صوتا مقابل موافقة ٢٧٤ صوتا ، وهذا رغم نداءات رئيس الجمهورية روني كوتي بإنجاح حكومة فليملان إلى السياسيين والعسكريين حيث جاء في خطابه يوم الرابع عشر من مايو مناشدا إياهم : « عدم إرهاق مآسي الوطن بانقسام الفرنسيين » لكن كل هذا لم يفلح في حل الأزمة السياسية والعسكرية الفرنسية حيث استقال رئيس الأركان العامة الجنرال إيلي في الرابع عشر من مايو.

وعقد الجنرال ديجول ندوة صحفية بقصر أورسي في التاسع عشر من مايو ، عبر فيها على أن ما جرى في الجزائر منذ أربع سنوات هو امتحان صعب لفرنسا حيث حجبها على الساحة الدولية، ووصف حالة التشنج بين العسكريين في الجزائر والسلطات في فرنسا أنها أزمة وطنية خطيرة جدا ، نتيجة للعجز، وانتقد بشدة مقولة « ديان بيان فو » الدبلوماسي التي صرحت بها وزارة الجزائر، وثمن جهود العسكريين والجيش في تماسكهم في الدفاع عن فرنسا على حد تعبيره ، وحول سؤال عن كيفية تعامله مع الثورة الجزائرية دعا إلى «طمأنة كل الفرنسيين، ووعد بالصرامة والحزم اللازمين للتعامل مع المتمردين».

وفي الجزائر بقيت الأمور معقدة بين لجنة الإنقاذ والحكومة الفرنسية الجديدة وفي هذه الظروف هدد الجنرال سالان ومجموعة من الضباط في الجزائر بالزحف نحو باريس إذا لم يتسلم الجنرال ديجول الحكم في فرنسا ، واتسعت دائرة المطالبين بالحكم للجنرال ديجول وشملت سياسيين من كل الأحزاب وحتى وزراء في الحكومة الحالية كالاشتراكي جي موللي الذي أعلن انضمامه إلى المؤيدين للجنرال ديجول ، ودخلت نقابات العمال في إضراب وازداد الوضع تعفنا عندما احتلت فرقة عسكرية من الجزائر جزيرة كورسيكا في الرابع والعشرين من مايو ، واستطاعت بسهولة التصدي لفرقة

الشرطة التي بعثت من مرسيليا لتحرير الجزيرة .

والتقى الجنرال ديجول برئيس الحكومة بيار فليملان في السادس والعشرين من مايو ، وعرض عليه ديجول التنحي بصفة رسمية ، ثم أصدر ديجول بيانا أعلن عن دخوله في الإجراءات اللازمة لتشكيل الحكومة، ثم دعا القوات البرية والبحرية والجوية العاملة في الجزائر إلى العمل تحت أوامر قادتها الرسميين الجنرال سالان والأميرال أبوانوَ والجنرال جوهو وعدم الانصياع إلى أية أوامر أخرى.

وفي الثامن والعشرين من مايو اضطر بيار فليملان إلى تقديم استقالة حكومته والتي لم تعمر أكثر من أربعة عشر يوما .

ولم يكن من أمر رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي غير أن يكلف الجنرال ديجول بتشكيل الحكومة من أجل إنقاذ فرنسا من شبح الانقلاب ، ووجه الرئيس الفرنسي رسالة إلى الجمعية الوطنية الفرنسية بغرفتيها يشيد فيها بالجنرال ديجول «ألمع الفرنسيين ، الذي كان رئيسنا في أحلك سنوات تاريخنا ، في سبيل استعادة حريتنا ، والذي بعد أن ضمن لنفسه الإجماع الوطني ، رفض الدكتاتورية ليقيم الجمهورية » ووافق الرئيس على خطة الجنرال ديجول التي بناها على توسيع صلاحياته وحل البرلمان وإعداد الدستور الجديد وعرضه على الاستفتاء العام ، وفي الفاتح من جوان شكل ديجول حكومته وعرض مشروعها أمام الجمعية الوطنية الفرنسية واحتفظ ديجول لنفسه بملف الجزائر، كما أبقى على بيار فليملان نائبا له رفقة جي موللي .

وشكل ديجول لجنة لإعادة صياغة الدستور بحيث يعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة ويجمع كل السلطات لديه ، فهو الذي يعين الحكومة ويرأس اجتماعاتها ويعين المسؤولين المدنيين والعسكريين والقضاة وهو قائد القوات ، إضافة إلى صلاحية حله للجمعية الوطنية ، واقتراح الاستفتاء .

وبعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه في الاستفتاء ب١٧ مليون مصوت بنعم يكون ديجول قد دشن الجمهورية الفرنسية الخامسة والتي اعتلى فيها سدة رئاسة الجمهورية يوم الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٥٨، حيث انتخبته الهيئة الناخبة التي حددها هو والتي تتشكل من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ والمستشارين العامين

ورؤساء البلديات ، وخاطب الشعب الفرنسي في الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٥٨ وتعهد بإعادة الهدوء إلى الجزائر وكذا الرخاء الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية في فرنسا والجزائر ، وإعادة فرنسا إلى مكانتها ومهابتها الدولية .

وباشر الجنرال ديجول مهامه كأول رئيس للجمهورية الجديدة في الثامن من جانفي ١٩٥٩.

ومهما كان من أمر الصراع الذي احتدم في فرنسا حول فرضية التحريك من طرف الجنرال ديجول ، رغم نفيه لذلك، فإن السؤال الذي يطرح هو حول الضمانات التي قدمها الجنرال ديجول للعسكر أو على الأقل برنامجه حول الحرب في الجزائر ، فمنذ الوهلة الأولى نتبين أن الجنرال ديجول قد نال رضا الصقور الفرنسيين وهم ناضلوا وعرضوا أمن بلادهم للخطر، بل أكثر من ذلك فقد احتلوا جزءا من الوطن الأم من أجل ذلك ، وفي هذا التناسق صفقة سياسية كان لوبي المعمرين الجزائريين في فرنسا هو العراب الكبير فيها لبقاء سياسة الاستغلال في الجزائر ومن أجل ضمان جهد فرنسي كبير من الوطن الأم لمواجهة الثورة الجزائرية بكل حزم خاصة بعد أن فشلت الحكومات السابقة في القضاء على الثورة وإحداث التقدم العسكري على الأقل ، بل أبعد من ذلك فقد صرحت الحكومة بديان بيان فو الدبلوماسي والذي عبر عنه الجنرال ديجول بقوله أن فرنسا احتجبت عن الساحة الدولية نتيجة لحرب الجزائر، ومهما يكن فإن العبارتين تؤديان نفس الغرض .

إن مجيء الجنرال ديجول إلى حكم فرنسا وهو ذلك الرمز التاريخي بالنسبة لكل الفرنسيين ، وهذا المجيء بهذه بطريقة تسجل عليه عدة مآخذ ، لنستشف منه شدة الأزمة السياسية الخانقة والتي كادت تؤدي إلى الانقلاب العسكري على طريقة دول العالم الثالث ، كل هذا يعطينا صورة واضحة عن قوة الثورة الجزائرية وصمودها ، ومدى تأثيرها في- الوطن الأم- على خلفية من سيقضي على الثورة الجزائرية ، وكذلك فإن لوبي الأقدام السوداء -الذي أصبح الأقوى في فرنسا- كان هو الآخر يسير السياسة الفرنسية بهاته الخلفية .